

الأحزاب المساهمة في جولة التلاقي الكردي المصيري هذه .

ورغم بروز بعض العقبات الذاتية منها والموضوعية من قبل هذا الطرف أو ذلك والناجمة بالأساس عن إشكاليات العمل السياسي الكردي المتراكمة منذ عقود خلت والتي خلقت وراءها العديد من السلبيات أو أدت إلى نشوء أزمة حقيقية ذاتية المنشأ والصنع والاختلافات... ، فقد تم تقديم التسهيلات المطلوبة التي قد تؤدي إلى تجاوز تلك العراقيل ، حيث سارت الأمور في البداية وفق منحى مقبول لدرجة لا بأس بها ، بحيث يمكن وصفه جوازاً بالإيجابية أو المقبولية فقط...؟! ، كونه — أي ذلك المنحى — كان ولا يزال أسير أداء ضعيف ولم يكن بالمستوى المطلوب بل المراد من التقدم... ، في حين انبثقت عن المجموع لجنة صياغة ثلاثية تم تكليفها بوضع مسودة مشروع برنامج الحد الأدنى المتوافق عليه ، كي يتم تقديمه إلى الاجتماع الكامل لينال موافقة مجموع الأطراف المشاركة .

وبعد عدّة لقاءات دورية متعشرة نسبياً عقدتها تلك اللجنة... ، وتسهيلاً لمسألة التأطير المنشود من جهة وكسباً لعامل الوقت من جهة ثانية وتعزيزاً لمصادقية العمل من جهة ثالثة ، أبدى التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا ، موقفاً إيجابياً حينما قرّر التخلي عن تقديم برنامجه السياسي للمناقشة وإنما أثار من جانبه طواعية على اعتماد برنامج الجبهة الديمقراطية الكردية ليصبح مشروع المسودة المراد مناقشتها مع باقي الأطراف .

ولما كانت معظم مقترحات تلك الأحزاب، هي عبارة عن جملة من الاشتراطات والمزايدات أو بالأحرى كلام **حق يُرادُ به باطل...؟! ، فإن من حق التحالف كشريك بادر بالإيجابية وأبدى كامل المرونة والروية في القول والعمل ، أن يرفض البعض من تلك التوجهات اللامنتظية واللاملائمة مع واقع حالنا الكردي في هذا الزمان الذي نحن فيه أحوج ما نكون إلى تبني شعارات الوئام والسلم الأهلي السوري... ، حتى ولو أدى ذلك الموقف إلى اتهامه من قبل الغير بتقسيم الصف الكردي ، فلم**

نحو تأطير الحركة الوطنية الكردية في سوريا

دعماً للعقلية التوافقية في آلية العمل التي تعامل بموجبها مجموع الأحزاب الحركة السياسية الكردية في سوريا مع تلك الفتنة التي تعرّضت لها مدينة القامشلي في ١٢ / ٣ / ٢٠٠٤ م ، وما تبعتها من حوادث دموية مؤسفة شملت مختلف المناطق الكوردية وبعض الأحياء في مدينتي حلب ودمشق... ، والتي راح ضحيتها العشرات من القتلى والمئات من الجرحى والآلاف من المعتقلين الذين لا زال المئات منهم يقضون أشنع الأحكام والظروف في السجون والمعتقلات السورية .

وتطوراً لأداء صيغة (مجموع الأحزاب الكوردية...؟!) التي واكبت الحدث بل تعاملت معه بهدوء وواقعية ، حيث عقدت عشرات الاجتماعات الشبه اليومية المتلاحقة والتي انبثقت عنها العشرات من التصريحات والنداءات والبيانات والتعاميم الخطية منها والشفهية ، خلال ذلك الأسبوع الساخن - المباغت الذي داهم أبناء شعبنا العزل في عقر دارهم .

وتكثيفاً للجهود من أجل عقد المزيد من اللقاءات والحوارات التي من شأنها إعادة ترتيب البيت السياسي الكردي وتهيئته من الداخل بل تأهيله بشكل يصبح بإمكانه خوض الحراك اللازم والملائم في هذه المرحلة النضالية الحساسة والدقيقة من تاريخ شعبنا المضطهد .

دعماً لتلك العقلية وتطوراً لذلك الأداء وتكثيفاً لهذه الجهود وتأسيساً لمرحلة سياسية جديدة... ، قدم حزبنا في أواسط نيسان ما بعد الحدث ، مسودة ورقة عمل مفادها السعي للارتقاء بصيغة (مجموع الأحزاب الكوردية) إلى إطار مؤسساتي يمتلك الفعالية الكافية لتجاوز هذه المرحلة الصعبة بأقل الخسائر الممكنة ، من خلال انتهاج منهجية جماعية ينبثق عنها خطاب سياسي وقائي لا اعتباطي ، على طريق التوصل إلى تشكيل مجلس لقيادة حركتنا والذي قد يتحول أو يتطور فيما بعد إلى **مرجعية كردية سورية** توافقية ، بات يرتقبها كل إنسان تعزّ عليه كرامته القومية من أبناء شعبنا ، حيث لا بد من القيادة الجماعية الواعية في كل زمان ومكان وخاصة في المنعطفات ومفترقات الطرق ، كذلك التي نحن بصدها الآن .

هذا الاقتراح البناء لاقى في حينه قبولاً وترحاباً كبيرين لدى أواسط واسعة من كل أبناء شعبنا وخاصة لدى نخبة السياسية والمجتمعية التي رحبت به بل علقت عليه الآمال والطموحات ، وقد لاقى أيضاً موافقة بل إجماعاً مبدئياً من قبل كافة الأطراف المشاركة في اجتماعات مجموع



الأخوة الأعزاء في :

منظمة التحرير الفلسطينية

المجلس التشريعي الفلسطيني

رئاسة مجلس الوزراء الفلسطيني

بحزن عميق ، وأسف شديد ، تلقت جماهير شعبنا الكردي في سوريا ، نبأ رحيل الرئيس ياسر عرفات ، الذي جسّد إرادة الشعب الفلسطيني في التحرر و العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المنشودة ، وقاد النضال الوطني الفلسطيني في أحلك الظروف ، وحققت القضية الفلسطينية، بقيادته الحكيمة، مكاسب هامة على الصعيدين الإقليمي و الدولي .

إننا في التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا ، في الوقت الذي نعرب فيه عن أحر مشاعر الأسى والألم تجاه هذا المصاب الجلل ، فإننا على ثقة بأن جماهير الشعب الفلسطيني، بقيادة مؤسساته الشرعية ، قادرة على مواصلة المسيرة التي رسمها أبو عمار ، وإفشال كل المراهقات القائمة على تفكيك وحدة الصف الوطني الفلسطيني .

مرة أخرى نتوجه إليكم بتعازينا القلبية الصادقة ، ونعير عن تضامننا الكامل مع نضالكم العادل ، و نؤكد أن العلاقات التاريخية بين الشعبين الكردي و الفلسطيني ، والتي تعمّدت بدماء العديد من الشهداء الأكراد في قلعة شقيف و جبل الشيخ وغيرهما من المواقع ، سوف تزداد تماسكا و رسوخا في مواجهة التحديات المشتركة.

ودمت للنضال

في ١١/١١/٢٠٠٤

اللجنة العليا

للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

يبقى أمامنا كقوى سياسية أيّ مجال زمني لقبول الشعارات الأثائية أو الهواجس القاصرة أو المراهقات المبتورة التي هي في نهاية المطاف تبقى ضارة بالصالح الكردي العام. ورغم الملاحظات التي أبدتها بعض الأطراف خارج الإطارين، والتي تصلح بعضها لتكون عناوين وقواسم مشتركة للإطار المنشود، في حين تخرج غيرها عن نطاق تلك القواسم، باعتبارها تمثل برنامج الحد الأدنى الذي يجب أن يلتقي عنده الجميع، فإن الآمال لا تزال معقودة على إمكانية الإتيان على الخطوط الأساسية للبرنامج المنشود، لكي تتمكن معاً من الانتقال إلى معالجة الإشكاليات التنظيمية القائمة بمزيد من الشعور بالمسؤولية.

يبقى أن نذكر بأن حركتنا السياسية بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى المزيد من الانفراج والتلاحم والتوافق والتعامل المؤسسي الذي سيجعلنا قادرين على تشكيل مرجعية موحدة تصيغ وتلتزم بخطاب سياسي ديموقراطي عقلائي بقي قياداتنا وأبناء شعبنا من مخاوف الانزلاق إلى أنفاق العزلة القومية الضيقة التي قد نتدرج في غيائها المظلمة دون أن ندري ، والذي سيقود سفينة شعبنا بمختلف ركابها إلى برّ الأمان بنجاح ، أي إلى حيث موقعه الطبيعي كشعب جارٍ وكشريك حقيقي لإخوانه العرب السوريين ، لنساهم معاً في تفعيل مسيرة الحراك الديموقراطي السوري الجاري على طريق تحقيق الحل الديموقراطي العام في البلد ، والذي من شأنه إجراء إصلاح سياسي شامل يضمن الإتيان بفضاء ديموقراطي يجلب معه الانفراج والتعددية والحريات العامة والسلامة والأمن لجميع مكونات الطيف الوطني السوري ، وتتحقق في ظلالة إمكانية إيجاد الحلول المناسبة لمختلف القضايا والملفات الداخلية السورية ومنها الملف الكردي الذي هو بحاجة ماسة إلى فتح ومناقشة جادة وحلّ عادل يكفل عودة المياه إلى مجاريها الطبيعية ومنح الحقوق القومية الديموقراطية المشروعة لأصحابها الحقيقيين بشكل آمن وحضاري بعيداً عن أي مظهر من مظاهر التمييز والفرقة والإقصائية . خاصة وأن الحالة الكردية في سوريا باتت تمر بواقعها المشتت والمستهدّف في نفاق سياسي - مجتمعي حساس للغاية في ظل الظروف السياسية المعقدة الجارية في العالم والمنطقة وسوريا التي نعيش فيها بالتحديد ، حيث أنه كلما ازدادت الضغوط الدولية على سوريا فإن الأخيرة ستكثف بدورها الإجراءات الأمنية على داخلها الخاضع لقبضة أمنية شديدة الأحكام ، أي ستزداد الممارسات الضاغطة المتعددة الأشكال والألوان والمصادر على كل السوريين وخصوصاً على الكرد الذين باتوا يتعرّضون بشكل متزايد لمختلف التهم و حملات التشكيل ونظرات العداة القوميّة المتزايدة والمؤسفة جداً...؟!..